عقلنة اتجاهات الناخب العراقي وأثره في بناء مؤسسات فاعلة

ا.م.د محمد كاظم هاشم

mohammed.k.h@uodiyala.edu.iq

كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

المستخلص:

يعد هذا البحث محاولة لإيجاد سبل ومسارات تساهم في عقلنة اتجاهات الناخب العراقي، وتوجيه سلوكه بما يتوافق مع فلسفة الديمقراطية، القائمة على وجود مؤسسات فاعلة، تساهم في تعزيز الاستقرار، ومسارات التنمية، واحترام القانون، والإقرار بالتعددية، وقبول الآخر المختلف والتعايش معه، ليكون التنافس القائم على أساس القضايا والبرامج والسياسات، بديلاً عن صراع الهويات الفرعية؛ وذلك لإن الصراع القائم على الانتماء الهوياتي يجعل من السلوك الانتخابي سلوكاً غير فعال في إنتاج نظام ديمقراطي حقيقي يعبر عن تطلعات العراقيين في الاستقرار والتقدم والازدهار، ويسهم في أضعاف رغبة العديد من المواطنين في المشاركة الانتخابية شعوراً منهم بعدم إمكانية تحقيقها لتغيير منشود وملموس في حياتهم، وهذه تمثل مشكلة حقيقية تزعزع شرعية الدولة وتعيق بناءها المؤسسي. ويمثل البحث أيضاً محاولة لفهم اتجاهات الناخب العراقي، والعوامل المؤثرة في سلوكه التصويتي، وكيف يشكل التكوين الاجتماعي بعداً مهماً في توجيه السلوك الانتخابي، ويبحث في دور الدين والمذهب والقومية والقبيلة في تشكيل الوعي الانتخابي، وفي رسم مسارات السياسة الناتجة عنه. فالمواطن العراقي لا يزال يأخذ هذه الأبعاد بعين الاعتبار في اتخاذ قراره السياسي وفي سلوكه التصويتي.

الكلمات المفتاحية: العراق، السلوك الانتخابي، الولاءات الفرعية، بناء المؤسسات، التنمية المستدامة.

Abstract:

This research is an attempt to find ways and means to rationalize the attitudes of the Iraqi voter and guide his behavior in accordance with the philosophy of democracy, Based on the existence of effective institutions, which contribute to strengthening stability, development paths, respect for the law, recognition of pluralism, acceptance of the different other and coexistence with him, so that competition based on issues, programs and policies becomes an alternative to the conflict of sub-identities; This is because the conflict based on identity-based affiliation renders electoral behavior ineffective in producing a truly democratic system that reflects the aspirations of Iraqis for stability, progress, and prosperity. It also weakens the desire of many citizens to participate in elections, as they feel that elections cannot bring about tangible change in their lives. This represents a real problem that undermines the legitimacy of the state and hinders

its institutional development. This research also attempts to understand the trends of the Iraqi voter, the factors influencing his voting behavior, and how social structure plays a significant role in shaping electoral behavior. It examines the role of religion, the faction, ethnicity, and the tribe in shaping electoral awareness and influencing the resulting political trajectories. The Iraqi citizen still takes these dimensions into account when making political decisions and in his voting behavior.

Keywords: Iraq, electoral behavior, sub-loyalties, institution building, sustainable development.

المقدمة

هناك علاقة تكاملية بين الديمقراطية والانتخاب، فالديمقراطية تمنح الانتخاب الإطار الذي يعطيه معناه الحقيقي ويحول دون تحوله إلى أداة شكلية لتبرير السلطة. والانتخاب يضمن استمرار الديمقراطية وفاعليتها، والديمقراطية من دون انتخابات فعالة وحرة ونزيهة تصبح مجرد فكرة نظرية. ولا يمكن أن يكون السلوك الانتخابي فعالًا إلا إذا توافر على مجموعة من الخصائص العقلانية التي تمكنه من أن يصبح وسيلة حقيقية للتعبير عن قضايا الشعب وإرادته في الحكم والسلطة، وليس إجراء شكلي فحسب.

وفي العراق وضع الحجر الأساس لبناء نظام ديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣، عقب فترات طويلة من الاستبداد، والحكم العسكري، والانشغال بحروب خارجية، وأزمات داخلية، تركت أثرها في المجتمع العراقي، وخلفت تراكمات كبيرة على مستوى التفكير والسلوك، والعلاقة مع الأخر المختلف داخل الوطن ومع المحيط الإقليمي والدولي. ولإن الديمقراطية سواء كانت فلسفة أو نظام للحكم لتستقر وتزدهر بحاجة إلى بيئة وحاضنة اجتماعية تؤمن بها وتتوافق معها، فقد واجهت في العراق بيئة وتكوين اجتماعي لا يتماهى مع متطلباتها، مما جعلها تبدو وكأنها مشوهة أو نبتة زرعت في غير تربتها، وهو ما يتطلب تسخير التفكير والعمل على تقليص الفجوة بين طبيعة التكوين الاجتماعي ومتطلبات الديمقراطية من أجل ضمان استمرارها وديمومة وجودها وترسيخها. ولإن للديمقراطية أليات تستند عليها ومن أهمها الانتخاب الفعال، فسننشغل في هذه الدراسة في البحث والتحليل في اتجاهات الناخب العراقي وميوله والمحددات التي تتحكم في سلوكه الانتخابي وهل هذه المحددات تتوافق مع فلسفة الديمقراطية وإذا كانت لا تتوافق فما هي سبل تحقيق تحول نحو انتخاب عقلاني منسجم مع طبيعة الديمقراطية.

إشكالية الدراسة:

تنبع إشكالية الدراسة من إن السلوك الانتخابي في العراق – في الغالب – يستند إلى الانتماء الهوياتي وهو ما جعله يبدو سلوك غير فعال في إنتاج نظام ديمقراطي حقيقي يعبر عن تطلعات العراقيين

في الاستقرار والتقدم والازدهار، وجعل العديد من المواطنين يمتنعون عن المشاركة فيه شعوراً منهم بعدم إمكانية تحقيق الانتخاب لتغيير منشود وملموس في حياتهم. وانطلاقاً من هذه الإشكالية تتبع الأسئلة الآتية: ماهي العوامل المؤثرة في اتجاهات الناخب العراقي؟ وكيف يمكن تحقيق سلوك انتخابي عقلاني يكون الدافع والمحرك فيه القضايا والمصالح لا الانتماءات الهوياتية ويسهم في تحقيق تغيير منشود نحو بناء مؤسسات فاعلة؟.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة إمكانية تحقيق تحول في السلوك الانتخابي من السلوك القائم على الانتماء الهوياتي (الديني، القومي والقبلي) والذي ساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى السلوك الانتخابي العقلاني المنتج لمؤسسات فعالة إذا توافرت مجموعة من السبل والمسارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحليل اتجاهات الناخب العراقي والعوامل المؤثرة فيها، وكيفية تحقيق نقلة في سلوكه نحو سلوك انتخابي عقلاني يتماهى مع فلسفة الديمقراطية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة أبرز السبل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن عن طريقها تحقيق تحول نحو سلوك انتخابي في العراق يتصف بالعقلانية ويفضي إلى تحول مؤسسات الدولة إلى مؤسسات أكثر فعالية وديناميكية.

منهجية الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي للإفادة منه في الوصول إلى الأسباب والدوافع والمتبنيات المحركة للسلوك الانتخابي في العراق ولتحقيق فهم صحيح للواقع عبر تفكيكه إلى الأجزاء المكونة له. فضلاً عن إن الدراسة وانطلاقاً من تكامل مناهج التحليل اعتمدت على المنهج السلوكي لتتبع سلوك التصويت من خلال الملاحظة والتكرار.

هيكلية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قسمت إلى ثلاثة محاور جاء الأول بعنوان: المقاربات المفسرة للسلوك الانتخابي تماهي الانتماء والانتخاب العقلاني، والمحور الثاني: اتجاهات الناخب العراقي، والمحور الثالث: سبل عقلنة اتجاهات الناخب العراقي.

المحور الأول: المقاربات المفسرة للسلوك الانتخابي: تماهي الانتماء والانتخاب العقلاني

تعددت المقاربات التي تحاول التنبؤ بسلوك الانتخاب، وتنشغل في تفسير دوافعه وأسبابه، والقضايا التي يأخذها الناخب بنظر الاعتبار وتكون من ضمن تفضيلاته للاختيار من بين البدائل الانتخابية المتاحة. ومن هنا يثار هذا التساؤل هل تكون دوافع التصويت اقتصادية أو اجتماعية أو دينية؟ بمعنى إن السلوك الانتخابي يتبع الخصائص الاجتماعية المتمثلة في الحالة الاقتصادية، والطبقة الاجتماعية، والانتماء الديني، ومحل السكن وغيرها من دوال الانتماء الاجتماعي المحيطة بالناخب، وما يتبع ذلك من التماهي الحزبي والرابطة العاطفية التي يطورها الناخب مع مرور الوقت تجاه حزب سياسي. أم إن السلوك الانتخابي وعلى عكس ما تقدم لا يخضع لدالة الانتماء الاجتماعي والتماهي الحزبي وإنما لدالة المنفعة المتحققة والقضايا محل الاهتمام؟ وهو ما ذهبت إليه مقاربة الانتخاب العقلاني. وبناءً على الرؤى المتقدمة سننشغل في هذا المحور في تفصيل مقاربتي تماهي الانتماء والانتخاب العقلاني بوصفهما مقاربتي التحليل لفهم اتجاهات الناخب العراقي.

أولا: مقاربة تماهي الانتماء (Identity Affiliation) أو كما تعرف بنظرية التماهي مع الهوية أو الانتماء الجماعي. وهي من المقاربات المستخدمة في علم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي لتفسير سلوك الأفراد، تحديداً في السياقات التي تتعلق بالولاء السياسي، والتصويت، والانتماء الديني أو القومي. وعلى وفق مقولات هذه المقاربة، يتخذ الأفراد قراراتهم الاجتماعية أو السياسية – مثل التصويت أو دعم حزب أو قائد– بناءً على شعورهم بالانتماء إلى جماعة معيّنة مثل: الدين، الطائفة، العرق، القومية، العشيرة، أو حتى الحزب وليس بناءً على المصالح الفردية أو البرامج السياسية. **(McLeod 2023)** ولا تعد هذه المقاربة مستقلة بذاتها وبصياغة واحدة، وإنما تتعود جذورها إلى نظرية الهوية الاجتماعية (Social Identity Theory) التي وضعها عالم النفس البريطاني هنري تاجفيل (Henri Tajfel) مع زميله جون تيرنر (John Turner) في سبعينات القرن الماضي. وقد عَرف "تاجفيل وتيرنر" الهوية الاجتماعية بانها: "جانب من مفهوم الفرد عن ذاته، ينبع من انتمائه إلى جماعة اجتماعية محددة" أي إنها تصنيف "نحن" الذي قد يكون شيئًا يولد به الشخص، كالهوية الجنسية والعرقية، أو الانتماء الديني والتوجه الاجتماعي والاقتصادي.(**2025Madeson**)

وتلتقي هذه المقاربة في بعض جوانبها مع ما جاء في كتاب "الناخب الأمريكي" المؤلف عام ١٩٦٠ من قبل مجموعة من أساتذة جامعة ميشيغان وهم كل من أنجوس كامبل "Angus Campbell"، وفيليب كونفيرس "Philip Converse"، ويليام ميلر "William Miller"، ودونالد ستوكس " Donald Stokes". حيث ذهب هؤلاء إلى إن السلوك الانتخابي يتكون لدى الأفراد عن طريق تطويرهم لرابطة عاطفية طويلة الأمد نحو مجموعة أو حزب سياسي أثناء مدة تكوينهم ونشوئهم السياسي. أي بمعنى إن الناخبين يكونون انتماء حزبي إبان مدة النمو السياسي؛ بسبب التنشئة الاجتماعية وما يتلقونه من الوالدين والجيران والأصدقاء حول السياسية، وهذه الرابطة التي تكونت بمرور الزمن تحدد السلوك الانتخابي، ما لم يقع حدث استثنائي يكون سبباً لتغير هذه الرابطة. (هوتون ٢٠٢٥، ٢٥٨– ٢٦٢).

ويرى مناصرو هذه المقاربة إن الجيل السياسي (العصر الذي يولد فيه الشخص) ومدة الانتماء الحزبي ترسم ملامح السلوك الانتخابي، وبعبارة أخرى ينبئ طول المدة التي يكون فيها الشخص مناصرًا لمجموعة أو حزب بشكل كبير بمسارات تصويته، إلا إن مناصري المقاربة ذهبوا لإمكانية تغيير الأفراد الانتماء الحزبي الذي نشأوا عليه وانتقل اليهم من الوالدين أو البيئة المحيطة تبعاً لذلك بسبب التأثير الناتج عن وقوع أحداث تاريخية. (Roskin 2025)

وتميل مقاربة تماهي الانتماء إلى الثبات عبر الزمن، فقد يبقى الناخبون يدعمون المجموعة أو الحزب حتى في حال تبني قضايا لا تتفق مع إرادتهم؛ لأنهم يميلون لإهمال المعلومات غير المرغوب فيها ويظهرون ما يريدون إظهاره، أي بمعنى إن الناخبين يمارسون "إدراك انتقائي" للقضايا والمواقف والسياسات، ويتصرفون تحت تأثير الاتساق المعرفي وبشكل لا يتعارض مع ميولهم ومعتقداتهم، وإذا ما حصل تنافر معرفي وتبنت المجموعة السياسية قضايا لا تنسجم ورغبة المتماهين معهم، فسيقوم المتماهون بالتقليل من أهميتها ولا يلجؤون لتغيير سلوكهم الانتخابي إلا نادراً؛ لإن العبرة في الانتخاب الانتماء ذاته لا القضايا. وتتمثل أهم متبنيات هذه المقاربة في: –

–**أولاً:** يندمج الشعب نفسياً مع الأحزاب السياسية كما يفعلون مع المجموعات الدينية، الطبقية والعرقية.

–**ثانيًا:** يُنظر إلى الهوية والاندماج مع حزب سياسي على أنها مكون طويل الأمد للنظام السياسي، وينبغي أن يستمر التصويت على أساس الهوية حتى في حال الانتقال للحزب المنافس.

ويقدم باحثي هذه المقاربة تعريفاً مميزاً لتحديد طبية السلوك السياسي بأنه: شعور بالارتباط النفسي بأحد الهويات الرئيسة المتنافسة، (بوريب ٢٠٢٣، ٦٠). والتعبير عن السلوك السياسي يكون إحساساً بالانجذاب أو النفور مشابها للإحساس بالارتباط الذي يشعر به المرء تجاه الطبقة أو المجموعة العرقية أو الدينية. ففي مقاربة التماهي، التصويت يعتبر التماثل سمة نفسية راسخة أو في الواقع هوية، بالإضافة إلى ذلك، من الناحية المفاهيمية بالنظر إلى الرؤى النفسية للهوية من الصعب تخيل الحزبية على أنها

هوية تأسيسية، ولا يشير المواطنون إلا بشكل استثنائي إلى الأطراف في خطاب هويتهم، بالتالي فإن الشكوك التحليلية المحيطة بمفهوم النموذج الحزبي للهوية لا تعني أن الهوية الانتخابية غير الحزبية غير موجودة ولا تهم، إلا إن الرابط بين الأبعاد الفردية والجماعية والمجتمعية مهمة جداً في رسم السلوك السياسي والانتخابي للأفراد.(بوريب ٢٠٢٣، ٦٠)

ثانياً: مقاربة الانتخاب العقلاني: الانتخاب بناءً على القضايا:

لا تولي مقاربة الانتخاب العقلاني أو الانتخاب بناء على القضايا (the issue voting model) العوامل والافتراضات الهوياتية والنفسية الكثير من الاهتمام –عكس ما جاءت به مقاربة تماهي الانتماء – وإنما تفترض إن الإنسان مخلوق عقلاني يأخذ في نظر الاعتبار الربح والخسارة في سلوكياته وأفعاله. وتنطلق هذه المقاربة من فرضية أساسية مفادها: إن السلوك الانتخابي عقلاني ومحسوب، ويسعى الفرد لتحقيق مصالحه عن طريق المفاضلة بين الخيارات المطروحة في العملية الانتخابية، وهو يقوم بعمليات حسابية يحدد فيها المكاسب والتكاليف (الخسائر)، ثم يتوجه نحو السلوك الانتخابي بالمنظور النفعي الذي يسعى من خلاله إلى تعظيم مكاسبه والتقليل من خسائره. وبالتالي تفترض هذه المقاربة إن الناخب على درجة كبيرة من الوعي بمصالحه وأولوياته، ويمتلك معلومات كافية عن ترتيب أولوياته، التي تمكنه من إجراء المقارنات أمام ما يعرض أمامه من سياسات وحلول لمشاكله في ساحة التنافس السياسي، وتحديداً أثناء الدعاية والحملات الانتخابية. (Antunes 2010،157-158).

وعلى وفق هذه الرؤية توجد طريقتان للتصويت بناءً على القضايا: استباقية (prospective) واسترجاعية (retrospective). ويتطلب التصويت الاستباقي قدرًا أكبر من المعرفة، والمعلومات مقارنة بالتصويت الاسترجاعي. إذ من متطلبات التصويت الاستباقي امتلاك الناخب اطلاعاً جيداً على سياسات الأحزاب المتنافسة، وعلى مواقفها من القضايا محل الاهتمام ساعة الانتخاب؛ من أجل التصويت للحزب الذي يتبنى قضايا مشابهة لميول الناخبين، فالناخب يختار الحزب الأقرب إلى مواقفه في القضايا التي تهمه. (هوتون ٢٠٢٥، ٢٦٤).

أما التصويت بالطريقة الاسترجاعية فلا يتطلب الكثير من الناخب العادي، إذ يرى منظرو مقاربة الانتخاب على أساس القضايا، إن الناخبين أناس عقلانيون يكافئون المرشحين على إنجازاتهم الملموسة ويعاقبونهم على فشلهم، وفي سلوكهم الانتخابي ينظرون إلى الماضي القريب للأحزاب المتبارية ويضعون تقييماً مناسباً لمدى النجاح الذي تحقق في الحكم. وتحديداً الأداء الاقتصادي الذي يشغل مكانًا بارزًا لدى توجهات الناخبين بوجه عام. فإذا كانت الأمور الاقتصادية على ما يرام سيعاد انتخاب الحكومة، أما إذا لم تكن على ما يرام فان التصويت سيكون للرؤية الأخرى المنافسة. وهذا النوع من الانتخاب المبني على

التصويت الاسترجاعي لا يتطلب من الناخب أن يكون على اطلاع كبير على شؤون السياسة ووضع السياسات، فكل ما مطلوب من الناخب هو أن يعرف مستوى أداء الحزب الذي يقود الحكومة ليتم مكافئته بالانتخاب إذا كان الأداء إيجابياً من وجهة نظر الناخب أو معاقبته إذا كان العكس. (هوتون ٢٠٢٥، ٢٦٥).

المحور الثاني: اتجاهات الناخب العراقي

المراد باتجاهات الناخب، العوامل أو المحددات التي يأخذها الناخب في نظر الاعتبار في سلوكه الانتخابي. أو هي المبادئ والأعراف التي تفرض نفسها اجتماعياً أو عقائدياً أو عرفياً على الناخب بطريقة تجعلها بمثابة دليل لرسم ملامح سلوكه الانتخابي. وفي العراق هناك اتجاهات فرضها التكوين الاجتماعي والديني والعرقي على الناخب يصعب تخطيها لفضاءات أخرى تتماثل ومتطلبات فسلفة الديمقراطية المتمثلة بحق الفرد في الاختيار الحر بوصفه ركيزة من ركائز الديمقراطية. وفي هذا المحور من الدراسة ننشغل في البحث في دور الدين والمذهب والقومية والقبلية في تحديد اتجاهات الناخب العراقي وفي رسم ملامح سلوكه الانتخابي: –

١– الديانة والمذهب أو الطائفة:

يعد العراق من البلدان التي تمتاز بصفة التنوع الديني، وتشكل الديانة الإسلامية بمذاهبها المختلفة أكبر الديانات، إذ يمثل المسلمون الغالبية العظمى من سكان العراق، وينقسمون إلى مذهبين رئيسيين المذهب الشيعي والمذهب السني. بينما تمثل باقي الديانات الأقلية ومنها: المندائيون، الايزيديون، والبهائيون والمسيحيون بطوائفهم الكلدانية والآشورية والسريانية. وقد نص الدستور العراقي على هذه التعددية في المادة الثالثة: (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب...). (دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، المادة الثالثة).

ولا نجانب الصواب إن قلنا إن الدين يعد واحد من أهم العوامل المؤثرة في سلوك الأنسان العراقي بشكل عام وسلوكه السياسي بشكل أخص. فالانتماء الديني والتدين أو التظاهر بالتدين من سمات الشخصية العراقية. وقد ساهمت الأديان تاريخياً في تشكيل هوية المجتمع العراقي عبر العصور والأزمنة. إذ يعد العراق موطناً للكثير من الديانات والمعتقدات الدينية، والإنسان العراقي منذ القدم يمتلك إيمان بوجود الإلهة وتأثيرها في مسير حياته. فحضارات العراق القديمة السومرية والاكدية والبابلية كان لها أنظمتها الدينية القائمة على تعدد الإلهة حيث كان الناس آنذاك يعتقدون بان لكل إله دور خاص في الحياة اليومية. (فياض ومراد ٢٠٠٤، ٧٠–٧٦). لينسحب أثر العامل الديني في تشكيل هوية وسلوك الفرد والمجتمع العراقي إلى اليوم مروراً بظهور أديان التوحيد اليهودية والمسيحية

والإسلام. فقد كان العراق ولا يزال موطناً لانتشار الأديان، وتفاعلها تعايشاً أو صراعاً، وتأثير هذا التفاعل في تكون هوية الإنسان العراقي التصالحية أو الصراعية.

بناءً على ما تقدم، يبرز دور الدين والمذهب في صناعة السلوك الانتخابي في العراق بصفته عاملاً جوهرياً، حيث تلتقي الهويات الدينية والمذهبية مع السياسة بشكل مباشر لأسباب متعددة منها:-

أ- يعد الدين والمذهب مصدراً للهوية السياسية، بفعل الإرث التاريخي والديني للمجتمع العراقي والجذور الدينية الراسخة في أعماق النفوس والمتجلية في السلوكيات، فضلاً عن اشتمال العراق على الكثير من المواقع الدينية المقدسة ومراكز مرجعية (مثل النجف وكربلاء)، هذا العمق والتكوين الديني يجعل الكثير من العراقيين أكثر حساسية تجاه الخطاب الديني، وأكثر قابلية للتأثر به في قراراتهم وطريقة اتصالهم السياسية. وتحول الدين رويداً رويداً إلى واحد من أبرز أجزاء تكوين الهوية السياسية والمجتمعية للعراقيين. وعلى مدى الحقب التاريخية وصولاً إلى النظام السياسي الذي تشكل بعد عام ٢٠٠٣، ترسخ الدين ليس بصفته معتقدات روحية وسبيل للخلاص الآخروي فحسب، بل أصبح أحد العوامل الرئيسة في تشكيل هويات جماعية تشكل أساس الانتماء والسلوك السياسي بشكل عام، والسلوك الانتخابي بشكل خاص، إذ يميل الناخب للتصويت لمرشح يشترك معه في العقائد الدينية أو المذهبية؛ لأنه يراه أقرب لقضاياه ومشاكله ويثق به أكثر من الآخرين. وظهر هذا التأثير الجلي في مختلف نتائج الانتخابات التي أجريت منذ عام ٢٠٠٥ [١]. وانقسام الناس الشديد حول ائتلافات وكتل وأحزاب سياسية ذات هويات دينية ومذهبية.

ب-تحول الدين والمذهب إلى ملاذ أمن في ظل ضعف الدولة ومؤسساتها بعد عام ٢٠٠٣، مما جعل الناس يبحثون عن الحماية والتمسك بالهويات الفرعية ومنها الدينية والمذهبية، وتحول الدين وتحديداً الانتماء المذهبي إلى ملاذ سياسي واجتماعي في ظل انهيار الأمن والخدمات، لا سيما بعد أحداث العنف الطائفية وعمليات القتل على الهوية التي حصلت بدءً من ٢٠٠٣ ولغاية انهيار تنظيم داعش في العراق وهزيمته في عام ٢٠١٧. إذ إن أحداث العنف هذه خلقت خوفًا متبادلًا بين الطوائف، غذى هذا الخوف بطبيعته تصويتًا دينياً مذهبياً قائمًا على الحذر من "تغوّل الأخر المخالف"، بدلًا من الاهتمام بالبرامج الانتخابية والسياسات العامة.

[١] - اذا أخذنا نتائج انتخابات عام ٢٠٠٥ بعنوان مثال عن حجم التأثير الديني والمذهبي في السلوك السياسي والانتخابي فسنراه ماثلاً بشكل ملحوظ، إذ حقق الائتلاف العراقي الموحد "ذو الهوية الشيعية" نسبة ٤٦% من المقاعد (١٢٨) مقعداً برلمانياً، وجبهة التوافق العراقي وقائمة الحوار الوطني "السنيين " نسبة ٢٠% (٥٥) مقعداً. انظر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: التقرير النهائي لانتخابات ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥.

وتقديم المرشح والحزب على إنه يحمل رمزية دينية والممثل الديني الشرعي، والحامي للدين أو المذهب بدل تقديمه بوصفه ممثل سياسي. وتبعاً لكل ما تقدم أصبح الناخب يميل إلى التصويت لمرشح يشترك معه في الدين أو المذهب لأنه يرى فيه الحامي من المخاطر في ظل ضعف مؤسسات الدولة.

ج- التنشئة الدينية الاجتماعية التي تتطلب أولوية الانتماء الديني والمذهبي على الانتماء الوطني، والتي تعمل على ترسيخ فكرة أن يكون الولاء الأول في وعي الأفراد للدين والمذهب ثم يأتي الوطن والبرنامج السياسي في مراتب تالية.

ح- غياب البدائل السياسية المقنعة: فالقوى المدنية ضعيفة التنظيم وخطابها محدود التأثير، وتجاربها السابقة في الحكم مثار نقاش كبير مما يجعل الناخب يلجئ للأحزاب الدينية بوصفها خياراً مضموناً، حتى لو كان غير مرضٍ.

وبناء على كل ما تقدم، فإن تأثير الدين في السلوك الانتخابي في العراق يتخطى كونه مجرد مسألة دينية، بل هو نتاج عوامل مركبة تشمل الانقسام السياسي، ضعف الدولة، الخوف من الآخر وعدم القناعة بالبدائل الأخرى المتاحة.

٢- القبيلة أو العشيرة

إن العراق من البلدان التي يغلب التكوين القبلي على تركيبته الاجتماعية، وتعد القبيلة أحد انساق بناءه الاجتماعي، ويشتمل على مزيج من قبائل متعددة استوطنت العراق قبل الإسلام بما يقارب (٢٠٠- ٣٠٠) عام، ولا يزال وجودها وتأثيرها الاجتماعي والسياسي كبير جداً لدرجة إن جميع الحكومات ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة تعتمد على القبيلة والعشيرة لتثبيت سلطانها وتقوية حكمها مقابل منح العشائر القوة والنفوذ في جغرافية وجودها.

وتعد القبيلة العنصر الأكثر تداخلاً في المجتمعات العربية عموماً، والمجتمع العراقي على وجه الخصوص، فهي التي تعطي للمجتمع العربي الخاصية المعروفة والسمة المميزة له، مثلما تعطي اليوم الطبقة في أنصع تجلياتها التاريخية سمة المجتمع الأوروبي، ولما فتح الإسلام بلاد الرافدين كان هنالك العديد من القبائل العربية مستقرة فيه، وزيد عليها بفعل توسع رقعة الفتوحات استيطان العديد من القبائل، حيث ساهمت الدولة في إقطاعهم الأراضي. ويعرف العراق بكونه أكثر البلاد العربية التي جمع ضمن حدوده المعروفة قبائل كثيرة ومختلفة، ولا ريب في ذلك، لأن العراق هو الامتداد الطبيعي المتصل بجزيرة العرب واليمن. إن الحديث عن القبائل العراقية في بلاد الرافدين متشعب وطويل، فقد اتسمت القبيلة العراقية بالصراع الذي أخذ أوجهاً عديدة حسب موازين القوى بين سلطة الدولة والقبائل ومدى ارتباطها بالمجتمع، فالوجه الأكثر تواتراً، هو

الصراع المقنع والمستتر بين سيادة الدولة وبين زعماء القبائل، (مجموعة مؤلفين ٢٠٢٤، ٢) والمتجلي بمختلف مراحل تاريخ العراق الحديث والمعاصر.

والقبيلة بما – تشتمل من سلوكيات وأعراف – تتجاوز كونها مكون اجتماعي لتأخذ مكانها بوصفها محدد سياسي من محددات العقل العربي. (الجابري ٢٠٠٠، ٣٧٣). وقد تنامى هذا المحدد للعقل السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ليصبح من المسلمات في العمل السياسي إذ لا يمكن للفاعل أو الفواعل السياسية تجاوز رغبات القبيلة، بل سلوك هذه الفواعل غدا معبراً عن إرادتها. وتبرز مظاهر وتجليات السلوك القبلي للفواعل السياسية في الانتخابات والتصويت، إذ تؤثر الانتماءات القبلية والعشائرية بشكل واضح في توجيه الناخبين نحو ومرشحين يتمتعون بالمساندة القبلية ويظهر هذا التأثير في المدن أو المناطق الريفية وشبه الريفية على حد سواء وإن كان تمظهرها في الريف أعظم بكثير من المدينة.

ومن أبرز مظاهر السلوك الانتخابي القبلي والذي تجلى بشكل ملحوظ في جميع الانتخابات بدءً من عام ٢٠٠٥: الاجتماعات العشائرية الداعمة للمرشحين، المؤتمرات العشائرية للاتفاق على "مرشح العشيرة" لتحقيق ما اخذ يعرف بتوحيد أصوات العشيرة وضمان تحقيق الفوز والتمثيل السياسي، وضغط الزعامات القبلية والعشائرية على أفرادها للتصويت لحزب أو زعيم أو مرشح معين. واستخدام الأعراف والتقاليد القبلية في إدارة الخلافات السياسية داخل القبيلة نفسها.

ويمكن تلخيص الأسباب الرئيسة لتنامي السلوك الانتخابي القبلي في العراق بالآتي: –

أ- التاريخ الاجتماعي الطويل للقبلية: فالبنية الاجتماعية القبلية متجذرة في العراق والامتثال لأوامر القبيلة يعد من سبل الرفعة والمكانة، مما يحتم على أفراد القبيلة التصويت لممثل القبيلة الذي يمثل مصالحها.

ب- ضعف الدولة ومؤسساتها: جعل الأفراد أكثر اعتمادًا على الهويات الفرعية مثل القبيلة لتوفير الحماية والتعبير عن المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ج- فقدان الثقة بالجماعات السياسية مثل الأحزاب أو التيارات والحركات: ما يدفع الكثير من الناخبين إلى الاعتماد على رموزهم العشائرية وتأثيرها داخل الجماعات السياسية مما حتم على هذه الجماعات أن تبحث على مرشحين يحظون بمكانة وامتداد عشائري لكسب الأصوات والفوز بالمقاعد وهو ما يعرف بالاستثمار في دعم العشيرة لتحقيق مكاسب انتخابية.

ح- الحاجة لبقاء سيطرة ونفوذ العشيرة مما يفرض عليها الانخراط في العمل السياسي والزج بممثلين عنها في تركيبة السلطة.

خ- سياسة بعض الأحزاب والحركات السياسية التي تشترك في السلطة وتمتلك النفوذ والمتمثلة في شراء الولاءات القبلية عن طريق المال السياسي لإعادة إنتاج الزعامات واستمرار نفوذها السياسي.

وقد أدى تعاظم دور القبيلة في السياسة وتداخل السلوك القبلي مع العمل السياسي إلى أثار سلبية متعددة تتمثل في أولاً: إضعاف مبدأ المواطنة بوصفها أحد مقومات الدولة إذ تُقدَّم القبيلة ومصالح أفرادها على مصالح الدولة وما يتبعه من تقدم الولاء القبلي على الولاء الوطني وغلبة التصويت على أساس الولاء القبلي مقابل التصويت على البرامج والسياسات. وثانياً تنامي الفساد والمحسوبية؛ لشعور المرشحين بالمديونية للانتماء القبلي في الفوز والمساندة مما يدفعهم إلى أن يصبحوا معبرين عن مصالح القبيلة ومدينين لها وليس للدولة أو القانون. وثالثاً تراجع فرص الكفاءات والأشخاص الذين لا يؤمنون بالدور السياسي للقبيلة؛ لأن القبيلة تدعم أبناءها بغض النظر عن مؤهلاتهم حتى ولو لم يمتلكوا الخبرة أو المؤهل. ورابعاً: إعاقة بناء الدولة الحديثة التي تحتكم للقانون وتتمتع باحتكار القوة، لغلبة الهويات القبلية الفرعية وحكم أعراف القبيلة وعاداتها. وتأسيساً على كل ما تقدم، يتضح التأثير الكبير للقبيلة في رسم ملامح السلوك الانتخابي في العراق ومسببات هذا التأثير ونتائجه.

٣- القومية أو العرق

يعد الانتخاب على أساس تماهي الانتماء القومي والعرقي هو الآخر من السمات البارزة للسوك الانتخابي في العراق بعد ٢٠٠٣؛ لتنوع طبيعة المجتمع العراقي القومية والعرقية (عرب، أكراد، تركمان). ويتمظهر السلوك الانتخابي المبني على أساس القومية بشكل جلي في المناطق المختلطة والتي تقطنها قوميات مختلفة مثل: الموصل، كركوك، صلاح الدين وديالى. حيث يشتد الخطاب الانتخابي القومي والذي بدوره يحفز الناخبين على الانتخاب تماهياً مع الانتماء، إذ يصوت العرب لممثليهم من الأحزاب والائتلافات والكرد والتركمان كذلك بطبيعة الحال.

وتعزز الانقسامات المجتمعية العميقة التي تفاقمت أثر انهيار مؤسسات الدولة في عام ٢٠٠٣، وتصاعد الخطاب القومي والعرقي المستند إلى صراعات تاريخية للسيطرة على الأرض – محافظة كركوك بعنوان مثال – من اعتقاد الأفراد بان التصويت على وفق الانتماء القومي يعد أداة لحماية الهوية والوجود، أكثر مما هو وسيلة لاختيار ممثلين سياسيين، أو اختيار برنامج سياسي مناسب لطموحات الفرد ذاته. وتماهي الانتماء العرقي والقومي في السلوك الانتخابي يعني إن الناخبين حين يشاركون في الانتخابات ينطلقون من انتماءهم القومي والعرقي بدل من الانطلاق من البرامج السياسية أو الحاجات الاقتصادية. فالهوية القومية تتحول إلى محدد أساس للسلوك الانتخابي، والناخب يصوت لمرشح الذي

ينتمي إلى مجموعته القومية حتى وإن لم يكن له برنامج انتخابي أو إن برنامجه لا يتوافق مع المصالح السياسية والاقتصادية للناخبين. ويمكن تحليل أسباب السلوك الانتخابي القومي إلى: -

أ- الخوف من هيمنة القوميات الأخرى: إذ يميل الناخبون للتصويت لاختيار مرشحين عرقيين؛ لأنهم يحملون تقييمات إيجابية موحدة تقريباً عن أعضاء المجموعة التي ينتمون إليها، وتصويتهم يعبر عن التضامن الاجتماعي الذي ينبع من تماهي الانتماء. فضلاً عن إن خطاب وسلوكيات المجموعة بإعطائها تقييمات سلبية لأعضاء المجموعات الأخرى المنافسة يعزز من الأواصر الانتخابية داخل كل مجموعة، وهو ما يخلق الخوف والقلق والعداء العرقي الذي يصور بوصفه تهديد للوجود بشكل مباشر. وهذا ما يحتم على الأفراد التصويت لممثلي العرق المشترك لتجنب ما يعد نتائج سلبية للحكم وسيطرة مجموعة عرقية أخرى.

ب-ضعف الثقة بالمؤسسات السياسية والخدمية للدولة: إذ قد يختار الناخبون انتخاب ممثلي القومية المشتركة؛ للحصول على رعاية أو خدمات لمجموعتهم، فالمحسوبية هي استراتيجية يلجئ السياسيون إليها لتوجيه الخدمات نحو أبناء القومية المشتركة، مثل وظائف الخدمة العامة وبناء المدارس أو المرافق العامة وتعبيد الطرقات مقابل الدعم الانتخابي.

ج- الشعور بالانتماء الفرعي أكثر من الانتماء الوطني: إذ يرى الناخب إن فوز ونجاح ممثل عرقه وقوميته نجاح شخصي للناخب بصفه خاصة وللمجموعة القومية بصفة عامة والعكس يصح أيضاً، فخسارة ممثل القومية يعني خسارة للقومية وللفرد ذاته، مما يجعل الناخب يميل إلى إهمال المحددات الأخرى وأهمها البرنامج السياسي والاقتصادي والأخذ بنظر الاعتبار المحدد القومي في السلوك الانتخابي.

وفي ذات الإطار يمكن توضيح فكرة في غاية الأهمية متصلة بالتصويت العرقي أو حتى الديني والمتمثلة في الخبرة العسكرية، إذ إن في المناطق التي تعاني من الانقسام والعنف قد يعطي الناخبون قيمة أعلى لقدرة المرشح المتصورة على توفير الأمن. فمن الواضح أن المرشحين غالبًا ما يسلطون الضوء على سجلات الحرب والانتصارات الخاصة بهم أثناء الحملات الانتخابية، مما يشير إلى أن المرشحين يعتقدون أن الخبرة العسكرية تحظى بتقدير خاص في نظر الشعب، فالقادة ذوو الخبرة في الحروب هم الأنسب لترجمتها في سبيل الحفاظ على النظام والأمن وحماية المجموعة العرقية من الخطر المتصور. (بوريب ٢٠٢٣، ٩٦).

وفي العادة تعمل النخب السياسية المتنافسة على استدعاء المورث القديم والذاكرة الجماعية في خطابها للوصول لأهدافها. ويمكن القول إن عراق ما بعد العام ٢٠٠٣، كان إزاء خطاب سياسي يتعكز المتبارون فيه على الانتماءات الفرعية لمكونات المجتمع وعلى عوامل الانقسام والتمسك بالهويات الفرعية

على حساب الخطاب السياسي الوحدوي وعوامل التماسك والهوية الوطنية. فاستدعاء الموروث في المنافسة السياسية والانتخابية يعد واحد من أبرز الظواهر المترسخة في وجدان الفرد العراقي حتى في اللاوعي، إذ يجد الفرد العراقي نفسه وسط خطاب انتخابي يصور العملية الانتخابية ليس بوصفها ألية لتداول السلطة والحكم وإنما هي صراع وجود محاط بميراث ما تربى عليه الفرد من أعراف وتقاليد وقيم – دينية ومذهبية وعرقية وقبلية – طوال حياته تشكل سلسلة مترابطة لا يمكن الانفصام عنها أبداً.

المحور الثالث: سبل عقلنة اتجاهات الناخب العراقي

يعد الانتخاب أحد وسائل الديمقراطية الرئيسة، والديمقراطية سواء كانت فلسفة أو ألية للحكم بحاجة إلى أن تحتضن ثقافياً، ويكون لها قبول شعبي لتترسّخ وتتجذّر في المجتمع. ولتحقيق ذلك فهي بحاجة إلى وجود بُنى ثلاث: اجتماعية وسياسية واقتصادية. فالبنية الاجتماعية هي مجموعة الأنماط الثقافية والقيم ونظام العلاقات التي تشكل القاعدة الاجتماعية الداعمة للديمقراطية والضامنة لاستمرارها، والديمقراطية بحاجة إلى بنية اجتماعية تقبل التعدد الاجتماعي والمنافسة وتتعايش مع الاختلاف، وتؤمن بقيم التسامح والحوار واحترام الرأي الآخر، فضلا عن حاجتها إلى التعليم والوعي الاجتماعي. أما البنية السياسية للديمقراطية فهي الإطار المؤسسي التنظيمي الذي يجعل من الديمقراطية ممكنة على أرض الواقع. بعبارة أخرى هي المؤسسات والقواعد والأطر التي تنظم ممارسة السلطة وطرق تداولها، وتوفر أليات للمساءلة والرقابة وتتمثل في: الدستور والقوانين الناظمة، الأحزاب السياسية، المؤسسات التنفيذية والتمثيلية والرقابية والنظام الانتخابي.. ولتتكامل الديمقراطية فهي بحاجة إلى بعد ثالث وهو البنية الاقتصادية. وهي أنماط وعلاقات اقتصادية تتيح للديمقراطية النمو والاستمرار، وتشتمل على: طبيعة الإنتاج وتوزيع الثروة، مستوى التنمية والعدالة الاجتماعية. فالديمقراطية بحاجة إلى قاعدة اقتصادية متينة تحد من الفقر وتوفر قدراً من الرفاهية للمواطنين وتمنع من الاضطرابات المتولدة من الفقر وغياب العدالة الاجتماعية والتي بدورها تعد من الأسباب المزعزعة للديمقراطية والمانعة لتوطينها.

وبما إن الديمقراطية في العراق لم تتولد نتيجة حاجة اجتماعية أو تطور معرفي وثقافي ولم تؤسس على بنى متكاملة وإن كانت تمتلك بنية سياسية تتماثل نوعاً ما مع متطلباتها، فإن الانتخاب بوصفه سلوك ديموقراطي ينتمي للبنية السياسية ويقع تحت تأثير البنية الاجتماعية والاقتصادية، فقد تأثر بشكل لا لبس فيه بالبنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الريعية في العراق، فأصبح أسير للانتماءات الدينية والمذهبية والقومية والعشائرية، فهي التي تتحكم به وتحدد بوصلته بعيداً عن المتطلبات التي تتسق مع حاجة الديمقراطية والمتمثلة في أن يتصرف الناخب بعنوانه فاعل عقلاني يختار انتخابياً أفضل الخيارات التي تحقق له أكبر قدر من المنافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهو في خياراته يتبع القضايا

والسياسات والبرامج لا الانتماءات والولاءات التقليدية، ويقيم الأداء والبرامج للحكومة والمتنافسين ويفاضل بينها في سلوكه الانتخابي.

وبناءً على كل ما تقدم، ولتحقيق تحول نحو السلوك الانتخابي العقلاني فسنقتصر البحث في ثلاث سبل كلية وهي السبل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتضم كل واحدة منها مجموعة من السبل الفرعية، وهنا لا يمكن الجزم بإمكانية حدوث تحول كامل وشامل إذا ما تحققت هذه السبل نحو الانتخاب العقلاني القائم على القضايا وإنما حصول تطور إيجابي في السلوك التصويتي وبما يتناسب مع فلسفة الديمقراطية، وحتى في "الديمقراطيات المتطورة فانه ليس واضحاً إن قرارات التصويت تستند إلى تقييمات عقلانية للمرشحين وموقفهم من القضايا" (دالتون ١٩٩٦، ٣١). وتتمثل هذه السبل في ما يلي: –

أولا: السبل الاجتماعية:

ترتبط السبل الاجتماعية للتحول نحو السلوك الانتخابي العقلاني بتهيئة بيئة اجتماعية تقزم من تأثير الانتماءات التقليدية، وتعزز من ثقافة المواطنة والهوية الوطنية الجامعة، والانتقال من الاحتماء بالانتماءات الفرعية ودون الوطنية إلى الاحتماء بالوطني، والإيمان بقدرة ال (نحن) الجامعة على تحقيق متطلبات العيش الكريم. ويمكن القول إن أهم السبل الاجتماعية التي يمكنها تحقيق تحول نحو الانتخاب العقلاني هي مأسسة الهوية الوطنية، وتشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي وهو ما سنفصله في أدناه: –

١– مأسسة الهوية الوطنية (هلال ١٩٨٣، ٥). وهي عملية تحويل الهوية الوطنية الجامعة من مجرد شعور وانتماء عاطفي إلى إطار منظم ومتجذر داخل البنية الاجتماعية، السياسية، القانونية والثقافية للدولة. بالشكل الذي يجعل منها مرجعاً عاماً للسلوك الاجتماعي والسياسي، ومظلة يحتمى بها لتجاوز الانتماءات التقليدية الفرعية. ويتحقق ذلك عن طريق التركيز على التاريخ المشترك؛ لان "الصراع على الماضي لا يجدي نفعاً في بناء حاضر مختلف". (جابر ٢٠٢٥، ٨٤). والتمسك بالرموز الوطنية الجامعة، وإدماج قيم المواطنة في المنهاج الدراسية، وفي إنتاج خطاب إعلامي عابر للخطاب الفئوي المتخاصم، وسن قوانين تحظر التمييز، وتفعيل القوانين التي تجعل من الدولة المحتكر الوحيد للعنف. وعطفاً على كل ما تقدم فإن مأسسة الهوية الوطنية تسهم بشكل فعال في الانتقال نحو الانتخاب العقلاني وبناء المؤسسات الفاعلة عن طريق تقليص الولاءات الفرعية واستبدال إشكالية من يمثل الهوية الفرعية؟ بسؤال من يقدم أفضل برنامج سياسي؟ وما هو أفضل خيار لحل القضايا الخدمية أو الاقتصادية؟ وغيرها. فضلاً عن إن مأسسة الهوية تساهم في "تكميم وكبت الأفكار والخطابات المثيرة للخلاف". (الستر وسلاجستاد ١٩٩٨، ١٩). وفي خلق ثقافة جديدة تنظر للسياسية والعمل السياسي على إنه إدارة للمصالح العامة لا صراع هويات ووجود، وهو ما يخلق بيئة تنافس قائمة على البرامج والقضايا والمصالح.

٢- الوعي الاجتماعي والسياسي: "إن الديمقراطية ما كانت ممكنة حقاً إلا في حالات امتلاك الجماهير للكثير من المعلومات والحنكة السياسية. فقد وجد جون ستيوارت مل ولوك وتوكفيل وغيرهم إن الخصائص الجماهيرية متطلبات أساسية لنظام ديمقراطي ناجح... وإلا فإن جمهور ناخبين جاهلاً وغير محنك قد يُستغل لتشويه العملية الديمقراطية". (دالتون ١٩٩٦، ٢٩-٣٠). ويمكن القول إن الوعي شرط مسبق لأي عملية تحول نحو انتخاب عقلاني قائم على القضايا. فالوعي الاجتماعي والسياسي هو إدراك الفرد لحقوقه وواجباته تجاه الدولة والمجتمع، وفهمه لمؤسسات الدولة وطبيعة النظام السياسي والعملية الانتخابية. والوعي السياسي والمعرفة الاجتماعية تجعلان من المواطنين أدوات ضاغطة لتقديم برامج حقيقية مبينة على القضايا لا على الولاءات، ويساهمان في خلق نقاشات انتخابية تتمحور حول أسئلة مهمة منها: ما البرنامج الاقتصادي؟ ما السياسات التعليمية المناسبة؟ ما البدائل الأمنية؟ الخ. فالعلاقة بين الوعي الاجتماعي والسياسي والانتخاب العقلاني هي علاقة طردية، إذ كلما زاد الوعي زادت إمكانية التصويت العقلاني العابر للهويات الفرعية، وهو بدوره يساهم في إيجاد مؤسسات وطنية وخدمية جامعة تتصف بالعدالة، وتتجاوز الانتماء الفرعي في تقديم الخدمة، وتعزز ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها، وتجعله يبادر إلى اللجوء إليها بدل الاحتماء بالهويات الفرعية.

ثانياً: السبل السياسية:

ترتبط السبل السياسية للتحول من تماهي الانتماء (الديني، القومي، القبلي) إلى السلوك الانتخابي العقلاني القائم على القضايا والبرامج والسياسات بجملة أمور منها: -

١- إصلاح النظام الانتخابي للعمل على الحد من تأثير الهويات الفرعية الضيقة في التحكم في السلوك الانتخابي ويتحقق ذلك أولاً: عن طريق تعديل الأنظمة الانتخابية من الدوائر الصغيرة للدوائر الكبير؛ فالدوائر الصغيرة تعزز من الولاءات العشائرية والطائفية للقرب الجغرافي ومعرفة الناخب بالمرشح شخصياً وبانتمائه الفرعي. بينما يؤدي اعتماد الدوائر الكبيرة لتوسيع قاعدة الناخبين، ويُصَعِب ولو بشكل نسبي من الفوز بالاعتماد على الهوية الفرعية الضيقة فقط، بل يحتاج المرشح لبرنامج يخاطب جمهوراً أوسع. وثانياً: شفافية التمويل، والحد من هيمنة المال السياسي وشراء الأصوات، بوضع سقوف للإنفاق. فمعايير شفافية التمويل، تقلل من قدرة شراء الولاءات لصالح الكفاءة والبرامج الواقعية، وتؤدي لزيادة ثقة الناخب بالعملية السياسية والانتخابية، وفي شعوره إن صوته ذو قيمة ويؤدي إلى تغيير واقعه، ويقلل من الحاجة للاحتماء بانتمائه الفرعي. وهذه السياسات يمكنها من المساهمة في تحقيق تحول نحو السلوك الانتخابي العقلاني،

لتساهم في لفت انتباه المواطنين إلى طرح سؤال "لمن أعطي صوتي ليستفيد بلدي ووطني"؟ عوضاً عن فكرة أعطي صوتي لمن ينتمي لفئتي ومجموعتي.

٢- إعادة بناء النظام الحزبي والانتقال من أحزاب الهويات الفرعية إلى أحزاب السياسات والبرامج. فالأحزاب المؤسسة على الانتماء المذهبي أو العرقي تعزز من سلوك التصويت على أساس الهوية، بينما الأحزاب المبنية على السياسات والبرامج تساهم في أن يفاضل الناخب بين المرشحين بناءً على السياسات والبرامج التي تمس حياته اليومية (فرص العمل، السياسات التعليمية، الصحة). بالإضافة إلى العمل على تعزيز الديمقراطية داخل الأحزاب بما ينسجم وفلسفة الديمقراطية القائمة على تداول السلطة والقيادة. فالأحزاب التي تدار بالعقلية الأبوية والزعامة الأبدية تكرس من الولاءات الضيقة، وتؤدي إلى التصارع والتشظي الهوياتي، بينما البناء الحزبي الديمقراطي الحقيقي القائم على انتخابات داخلية شفافة، وتداول للقيادة، ومرونة في السياسات، تؤدي لتعزيز ثقة الناخب بالنظام الحزبي ومؤسسات الدولة وبالنتيجة عقلنة سلوكه الانتخابي.

٣- بناء تحالفات انتخابية عابرة للهويات الفرعية، إذ شهدت العديد من الانتخابات التي جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بناء تحالفات عابرة للهويات الطائفية والقومية لكنها كانت شكلية سرعان ما يصيبها التفكك بعد إجراء الانتخابات وإعادة التمحور الطائفي والمذهبي عند تشكيل الحكومات. ولغرض العبور من السلوك الانتخابي المتماهي مع الهوية الفرعية، نحو السلوك الانتخابي العقلاني يتطلب إعادة تشكيل التحالفات الانتخابية على أسس وطنية عابرة للمكونات، تخفف من حدة الخطاب الهوياتي، لتعزيز الثقة لدى الناخبين بأن التصويت ليس معياراً للانتماء، ولا يعني التخلي عن الهوية الفرعية، بل يعني مساهمة جادة في بناء مؤسسات الدولة وفق المعايير الوطنية.

ثالثا: السبل الاقتصادية:

هناك علاقة وطيدة بين الثقافة الاجتماعية والسلوك السياسي والاقتصاد، إذ إن "لكل النشاطات الاقتصادية بعداً ثقافياً؛ فهي متضمنة في الثقافة، كما أنها متضمنة في البنية الاجتماعية"، (سويدبرغ ٢٠١٩، ٣٥٤). وتوثر الذهنية الاجتماعية الثقافية في الثقافة الاقتصادية وفي الرؤية للمصالح الاقتصادية، "فنزعة الفاعل الاقتصادي في المجتمعات التقليدية متأثرة بالماضي إذ يعمل الأخير على تنظيم نشاط الفاعل الاقتصادي على وفق نمط القيم السائدة على عكس الإنسان الاقتصادي الحديث الذي لديه قطيعة مع الماضي أو ليس له ماضي ويتميز نشاطه بالابتكار والحداثة"(سويدبرغ ٢٠١٩، ٣٥٤).

وانسجاماً مع هذا الطرح، يمكن القول إن مسألة التحول من السلوك الانتخابي المبني على تماهي الانتماء (المذهبي، القومي، العشائري) إلى السلوك العقلاني في العراق لا تعد مسألة سياسية واجتماعية فحسب، بل يشكل الاقتصاد بعداً عميقاً لها. إذ يمكن أن يساهم العامل الاقتصادي في إعادة تشكيل أولويات الناخبين، وتحويلها من الولاءات الهوياتية إلى التفكير بالمصلحة الوطنية والفردية والاجتماعية المباشرة. وهنا يمكن طرح مجموعة من السبل الاقتصادية التي تعزز من الانتقال نحو السلوك الانتخابي العقلاني ومنها: –

١– تقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي، إذ ينبغي العمل جدياً على تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على الريع النفطي كمورد أساس للاقتصاد؛ وذلك لإن تنويع الاقتصاد يكون عاملاً لتحسين وضع المواطن المعيشي وربط معيشته ببرامج اقتصادية حقيقية، لا بامتيازات تمنح عبر زعامات عرقية أو قبلية. ففي ظل الاقتصاد الريعي، يتنافس الأفراد والجماعات على الوصول إلى موارد الدولة بدلاً من المنافسة على برامج اقتصادية حقيقية وطموحة. وتصبح الهويات الفرعية (قومية، مذهبية، عشائرية) الضامن لمنح الأفراد فرصة أوفر للحصول على حصة من الريع، والذي يوزع غالباً عبر نظام محاصصة بين المكونات، مما يعزز من رؤية الناخب القائمة على أن مصلحته تتحقق من خلال صعود ممثل هويته الفرعية الذي يضمن له نصيباً من الثروة الريعية، وعندئذٍ فان المواطن لا يسأل عن ما هو البرنامج الاقتصادي الأفضل من بين البرامج الانتخابية؟ وإنما يسأل عن من يضمن وظيفة أو راتباً؟. ومن أثار هذه العلاقة تضخم كبير في القطاع العام وتحول التوظيف إلى زبائنية يتحقق عبر الوساطات والانتماءات بمختلف أشكالها. ومن أثار هذه العلاقة ضعف المساءلة أيضاً؛ إذ إن الناخب لا يحاسب النائب على الأداء الاقتصادي، بل على قدرته على جلب حصة المكون والانتماء، وبالتالي تضعيف المؤسسات وتكريس الانقسام الهوياتي، بدلاً من الاندماج الوطني.

٢– إصلاح نظام التوظيف عن طريق تطبيق أنظمة تتميز بالشفافية والعدالة وترتبط بالكفاءة لخلق مؤسسات تنموية فاعلة، فهذه العوامل تحد من لجوء الناخب إلى الانتخاب على أساس الانتماء للحصول على وظيفة لا تناسب قدراته.

٣– تشجيع وحماية الاستثمار وتمكين القطاع الخاص وريادة الأعمال، إذ إن وجود بيئة أعمال حقيقية تشجع المواطنين على اعتماد المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة، تساهم في تمتين الاقتصاد الوطني من جانب، وتقلل من اللجوء إلى التوظيف الحكومي الذي يرهق اقتصاد الدولة ويعزز من المحسوبية والهوياتية من جانب أخر.

٤- تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد المالي والإداري، إذ ساهم انتشار الفساد في جعل الولاء أداة للوصول للوظائف والمواقع العامة، وفي الاستحواذ على مشاريع الدولة الاقتصادية. فضلاً عن إن الانتماء الهوياتي وفر حماية للإفراد المستحوذين على المشاريع من المساءلة أو المحاسبة في حال التقصير. إذ إن مساءلتهم تعطي انطباع للإفراد على أنها استهداف للمكون أو الهوية ككل، وهذا يحتم أعادة بناء مؤسسات مالية ورقابية، تتمتع بالقوة والشفافية تعيد ثقة المواطن بالدولة وتجعل المواطن يعتقد إن صوته يمكن أن يحسن وضعه ومستوى معيشته دون الحاجة إلى الانتماء الهوياتي والزبائنية.

ونستخلص مما تقدم إن تنويع الاقتصاد والعدالة الاقتصادية والإصلاح المؤسسي وتمكين ريادة الأعمال والقطاع الخاص يمكن أن تساهم بشكل ملحوظ في أولا: التحول نحو اقتصاد إنتاجي، وثانياً في تغيير طبيعة السلوك السياسي ومنه السلوك الانتخابي من كونه سلوك قائم على الانتماء الهوياتي إلى سلوك عقلاني قائم على القضايا والمنافع الاقتصادية.

الخاتمة

يتضح من كل ما تقدم، إن هناك حاجة ملحة لعقلنة السلوك الانتخابي في العراق لما له من دور مؤثر في بناء مؤسسات الدولة الفاعلة وفي ترسيخ شرعيتها وتعزيز حضورها وأدائها، بالشكل الذي يجعل هذه المؤسسات قادرة على وضع سياسات تنموية مستدامة قادرة على تنفيذها، تراعى فيها مصلحة المجتمع وتحقق أهدافه في التقدم والازدهار. ومن هنا تظهر الحاجة لترسيخ ثقافة الانتخاب العقلاني في الوعي الجمعي للمجتمع، بوصفه مدخلًا ضروريًا لاستقرار النظام السياسي وبناء الدولة العادلة، القادرة على ترسيخ العدالة، والسير في طريق التنمية الشاملة والمستدامة. وبناءً على المعطيات المتقدمة في ثنايا البحث يمكن استخلاص النتائج الآتية: -

١- توجد علاقة طردية تكاملية بين عقلنة الانتخاب والمؤسسات الفاعلة للدولة، فكلما ازداد وعي الناخبين واتجهت خياراتهم نحو الكفاءة والبرامج الواقعية، ارتفع مستوى أداء المؤسسات العامة للدولة وامتازت قراراتها بالجودة والفاعلية.

٢- إن عقلنة الانتخاب يُعد شرطًا أساسيًا لنجاح الديمقراطية وفاعليتها واستمرار وجودها وترسيخها في وعي المجتمع بوصفها النظام الأفضل لقيادة الدولة وتداول السلطة بشكل سلمي عوضاً عن الصراع وعدم الاستقرار.

٣- إن عقلنة الانتخاب شأن مشترك تساهم فيه الدولة ومؤسساتها والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والمؤسسات التعليمية وجميع الفعاليات الاجتماعية.

٤- يعزز الانتخاب العقلاني من الشرعية السياسية، ويحد من ظواهر الفساد والمحسوبية التي تضعف البناء المؤسسي وتزعزع شرعية النظام وتعيق التنمية، ويساهم في خلق ثقافة ترى في السياسية والعمل السياسي وسيلة لإدارة الدولة والمصالح العامة لا صراع هويات ووجود، وهذا بدوره يخلق بيئة تنافس قائمة على البرامج والقضايا والمصالح.

٥- ينبغي إصلاح النظام الحزبي والعمل على تحويل الأحزاب إلى أحزاب وطنية عابرة للهويات الفرعية؛ لإيجاد بيئة للتنافس قائمة على البرامج والسياسات وليس على تمثيل الهويات الفرعية.

٦- ضرورة تمكين مؤسسات الرقابة والمساءلة من أداء دورها الكامل في الرقابة والمحاسبة لضمان أداء مؤسسات الدولة لوظائفها واستمرار فاعليتها واستقامتها في أداء مهامها.

المصادر:

أولاً: الوثائق

١- دستور جمهورية العراق: ٢٠٠٥.

ثانيا: المصادر العربية

١- جابر، حبيب جابر. ٢٠١٥. الانسداد السياسي الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق. بيروت. دار التنوير.
٢- الستر، جون و سلاجستاد، رون. ١٩٩٨. الدستورية والديمقراطية. ترجمة سمير عزت نصار. عمان. دار النسر.
٣- بوريب، خديجة. ٢٠٢٣. "أثر الانتماء العرقي في توجيه السلوك الانتخابي: تحليل من منظور علم النفس الانتخابي". *المجلة الجزائرية للسياسة والأمن*. جامعة جيجل الجزائر المجلد ٢. العدد ٢.
٤- هوتون، دايفد باتريك. ٢٠١٥. علم النفس السياسي. ترجمة ياسمين حداد. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
٥- دالتون، رسل جيه. ١٩٩٦. دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية. ترجمة احمد يعقوب المجدوبة. عمان. دار البشير.
٦- سويدبرغ، ريتشارد. ٢٠١٩. مبادئ علم الاجتماع الاقتصادي. ترجمة جهاد الترك. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٧- فياض، عامر حسن ومراد، علي عباس. ٢٠٠٤. مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط. بغداد. مكتبة السنهوري.
٨- هلال، علي الدين. ١٩٨٣. الهوية تعقيب على ورقة غسان سلامة. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
٩- مجموعة مؤلفين. ٢٠٢٤. القبائل في العراق وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية. بغداد. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
١٠- الجابري، محمد عابد. ٢٠٠٠. العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته. ط٤. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

ثالثاً: المصادر الإنكليزية

1- McLeod ,Saul .2023. Social Identity Theory In Psychology (Tajfel & Turner, 1979) https://www.simplypsychology.org/social-identity-theory.html

2- Madeson, Melissa .2024. Social Identity Theory: I, You, Us & We. Why Groups **https://positivepsychology.com/social-identity-theory/**
3- Roskin, Michael G. 2025. Behavioralism in political science in Historical development، The Editors of Encyclopaedi Britannica،Last Updated: https://www.britannica.com/topic/political-science/Behavioralism#ref848564
4- Antunes, Run. 2010. Theoretical Models of Voting Behaviour", Exedra, Nº 4.